Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), (DEC, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

المسؤولية الدولية عن انتهاك حقوق الصحفيين في ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان (منذ عام 2018)

سمية علي عصر
مدرسة الدراسات الإستراتيجية الدولية – قسم الدراسات الدبلوماسية / الاكاديمية الليبية للدراسات العليا
Mmfhsh1973@gmail.com

International Responsibility for Violations of Journalists' Rights in Light of International Human Rights Law (Since 2018)

Sumaya Ali Asr
PhD Researcher / Libyan Academy, School of International Strategic Studies

تاريخ الاستلام:2025/11/10–تاريخ المراجعة: 2025/11/20– تاريخ القبول: 2025/12/21– تاريخ للنشر: 12/31/ 2025

مخلص الدراسة :

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين حقوق الصحفيين والمسؤولية الدولية للدول في ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان، مع التركيز على الفترة منذ عام 2018، والتي تعتبر مرحلة حاسمة شهدت تصاعد الانتهاكات ضد الصحفيين على الصعيد الدولي. وتهدف الدراسة إلى توضيح الأساس القانوني لحماية الصحفيين، وتحليل مسؤولية الدول عند إخلالها بالتزاماتها الدولية تجاههم، مع تقديم تقييم نقدي للآليات الدولية المعتمدة للمساءلة.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل الاتفاقيات الدولية والمواثيق، والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية، بالإضافة إلى دراسة الحالات العملية التي تعرض فيها صحفيون لانتهاكات جسيمة، مع التركيز على إبراز العلاقة بين الحماية القانونية والمساءلة الدولية. كما تم استخدام المنهج المقارن لتوضيح الفروق بين الأطر القانونية الدولية وآليات التطبيق العملي، وإبراز الثغرات القانونية التي تسمح بحدوث الإفلات من العقاب في بعض الحالات.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الصحفيين يتمتعون بحماية قوية بموجب القوانين الدولية لحقوق الإنسان، إلا أن هناك قصورًا في التطبيق العملي لهذه الحماية، ووجود تحديات كبيرة تتعلق بضعف آليات المساءلة الدولية، والتأخر في اتخاذ التدابير القانونية ضد الدول المخالفة. كما أكدت الدراسة على أن الدول ملزمة قانونًا بحماية الصحفيين، وأن إخلالها بهذه الالتزامات يترتب عليه قيام المسؤولية الدولية، بما يشمل الالتزامات التعويضية والضغط الدولي على الدولة المخالفة.

وتسهم هذه الدراسة في إثراء المعرفة القانونية في مجال حماية الصحفيين من خلال ربط حقوق الصحفيين بالمسؤولية الدولية للدول، وهو ما يمثل إضافة على الدراسات السابقة التي اقتصرت في معظمها على الإطار النظري العام لحقوق الإنسان أو على الحماية الإحصائية للصحفيين دون تحليل المسؤولية الدولية. كما تقدم الدراسة توصيات عملية وسياسية لتعزيز سلامة الصحفيين، وتحسين الآليات الدولية للرقابة والمساءلة، بما يسهم في الحد من الانتهاكات، وتعزيز حرية الصحافة، وضمان ممارسة الصحفيين لعملهم بأمان وحرية.

وتشير الدراسة إلى أهمية استمرار تطوير التشريعات والاتفاقيات الدولية لتغطي جميع أشكال الانتهاكات، بما في ذلك الاعتداءات الجسدية والتهديدات والضغط السياسي، بالإضافة إلى تعزيز دور المنظمات الدولية والمجتمع المدني في

مراقبة الانتهاكات والدفاع عن الصحفيين. ويؤكد البحث أن الربط بين المسؤولية الدولية وحقوق الصحفيين يمثل خطوة حيوية لضمان التطبيق الفعلي للقانون الدولي وتحقيق حماية عملية للصحفيين على المستوى العالمي.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الدولية – انتهاكات– حقوق الصحفيين – القانون الدولي – حقوق الإنسان

مقدمة الدراسة :

تُعدّ حرية الرأي والتعبير من الركائز الأساسية التي يقوم عليها نظام حقوق الإنسان المعاصر، إذ تشكّل إحدى الضمانات الجوهرية لقيام المجتمعات الديمقراطية وسيادة القانون. وقد حظي هذا الحق باهتمام بالغ في المواثيق الدولية والإقليمية، باعتباره وسيلة أساسية لتبادل الأفكار والمعلومات، وممارسة الرقابة المجتمعية، وتعزيز الشفافية والمساءلة. وفي هذا السياق، تبرز الصحافة كأداة رئيسية لممارسة هذا الحق، ويُعدّ الصحفيون الفاعلين الأساسيين في نقل الوقائع والأحداث، وكشف الانتهاكات، وتسليط الضوء على القضايا ذات الصلة بالمصلحة العامة.

ويؤدي الصحفيون دورًا محوريًا في تعزيز حقوق الإنسان، سواء من خلال توثيق الانتهاكات، أو نقل معاناة الأفراد والجماعات، أو مراقبة أداء السلطات العامة. غير أن هذا الدور يجعلهم في كثير من الأحيان عرضة لمخاطر جسيمة أثناء أدائهم لمهنتهم، تتراوح بين التهديد والتضييق، والاعتقال التعسفي، وصولًا إلى الاعتداءات الجسدية والقتل. وقد أثار هذا الواقع المتكرر تساؤلات جدية حول مدى فعالية الحماية القانونية الدولية المقررة للصحفيين، وقدرة المجتمع الدولي على ضمان سلامتهم.

ورغم أن القانون الدولي لحقوق الإنسان قد أقرّ مجموعة من الضمانات لحماية الصحفيين، سواء من خلال النصوص العامة المتعلقة بحرية الرأي والتعبير، أو من خلال قرارات وإعلانات دولية خاصة، إلا أن التطبيق العملي لهذه القواعد لا يزال يواجه تحديات كبيرة. ويبرز ذلك بوضوح في استمرار الانتهاكات المرتكبة بحق الصحفيين في مختلف دول العالم، مع تفاوت ملحوظ في مستوى التزام الدول بواجباتها الدولية، وضعف المساءلة في العديد من الحالات.

وقد مثّل عام 2018 نقطة تحوّل بارزة في النقاش الدولي المتعلق بحماية الصحفيين، خاصة في أعقاب اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي، وهي الواقعة التي أثارت اهتمامًا دوليًا واسعًا، وأعادت تسليط الضوء على مسألة المسؤولية الدولية للدول عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الصحفيين. ومنذ ذلك التاريخ، تصاعدت التقارير الأممية والمواقف الدولية التي تؤكد الحاجة إلى تعزيز آليات الحماية والمساءلة، ومكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، تكتسب دراسة المسؤولية الدولية عن انتهاك حقوق الصحفيين أهمية خاصة، لا سيما في ضوء التطورات التي شهدها النظام الدولي لحقوق الإنسان منذ عام 2018. فالبحث في هذا الموضوع لا يقتصر على بيان الحقوق المقررة للصحفيين فحسب، بل يمتد ليشمل تحليل التزامات الدول الدولية، وشروط قيام مسؤوليتها عند الإخلال بهذه الالتزامات، فضلًا عن تقييم فعالية آليات المساءلة الدولية المتاحة.

وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المسؤولية الدولية عن انتهاك حقوق الصحفيين في ضوء قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان منذ عام 2018، من خلال تناول الإطار القانوني المنظّم لهذه الحقوق، وبيان أركان المسؤولية الدولية للدول، واستعراض آليات المساءلة الدولية، بما يسهم في إثراء النقاش القانوني حول سبل تعزيز حماية الصحفيين وضمان احترام حقوقهم.

أولًا : إشكالية الدراسة:

رغم ما يكفله القانون الدولي لحقوق الإنسان من ضمانات لحماية حرية الرأي والتعبير، وما يترتب عنها من حماية خاصة للصحفيين أثناء ممارستهم لمهنتهم، إلا أن الفترة التي بدأت منذ عام 2018، والتي شهدت اغتيال الصحفي

السعودي جمال خاشقجي، كشفت استمرار الانتهاكات الموجهة ضد الصحفيين في مختلف الدول، مع تفاوت واضح في مستوى مساءلة الدول عن هذه الانتهاكات.

ومن هنا تبرز إشكالية البحث حول مدى قيام المسؤولية الدولية للدول عن انتهاك حقوق الصحفيين منذ عام 2018، وحدود هذه المسؤولية في إطار قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومدى فعالية الآليات الدولية في ضمان حمايتهم.

السؤال الرئيسي :

إلى أي مدى تقوم المسؤولية الدولية للدول عن انتهاك حقوق الصحفيين في ضوء قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان منذ عام 2018؟

الأسئلة الفرعية :

1) – ما الإطار المفاهيمي والقانوني لحقوق الصحفيين في القانون الدولي لحقوق الإنسان منذ عام 2018؟

2) – ما طبيعة الالتزامات الدولية الواقعة على الدول لحماية الصحفيين وضمان حقوقهم خلال هذه الفترة؟

3) _ ما مدى فعالية آليات المسؤولية والمساءلة الدولية في مواجهة الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين منذ عام 2018؟

فرضيات الدراسة :

1) _ يتمتع الصحفيون بحماية قانونية محددة في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما منذ عام 2018، نظرًا لأهمية دورهم في تعزيز حرية الرأي والتعبير.

2) _ تتحمل الدول التزامات دولية قانونية واضحة لحماية الصحفيين، ويترتب على إخلالها بهذه الالتزامات قيام مسؤوليتها الدولية منذ عام 2018.

3) _ تواجه آليات المسؤولية والمساءلة الدولية تحديات قصور نسبي في فعاليتها العملية، رغم تعددها وتنوعها، في معالجة الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين منذ عام 2018.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والمنهجية، تتمثل فيما يلي:

1): تحليل الإطار القانوني الناظم للقانون الدبلوماسي والقانون الجنائي الدولي، وبيان أوجه التداخل والتكامل بينهما في ظل التطورات الدولية المعاصرة.

2) : دراسة أثر الجرائم الدولية على مركز الأشخاص المشمولين بالحماية الدبلوماسية، ولا سيما الدبلوماسيين والصحفيين، في ضوء قواعد القانون الدولي العام

3) : توضيح حدود الحصانة الدبلوماسية في مواجهة الجرائم الدولية الجسيمة، مع إبراز الاتجاهات الفقهية والقضائية الحديثة ذات الصلة.

4) : بيان الإشكاليات القانونية الناشئة عن مساءلة الدبلوماسيين والصحفيين دوليًا عند ارتكاب أو التعرض لجرائم دولية، وتحليل آليات المعالجة القانونية المتاحة.

أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية هذه الدراسة في جانبين متكاملين:

أولًا : الأهمية العلمية:

تنبع الأهمية العلمية للدراســـة من كونها تســـهم في إغناء الأدبيات القانونية العربية في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسـان، من خلال تناول موضـوع المسـؤولية الدولية عن انتهاك حقوق الصـحفيين باعتباره موضـوعًا حديثًا ومتجددًا. كما تتميز الدراسة بربطها بين الإطار النظري لحقوق الصحفيين والتطبيق العملي لقواعد المسؤولية الدولية، مع اعتماد قيد زمني يبدأ منذ عام 2018، وهو ما يمنحها بعدًا تحليليًا معاصرًا.

ثانيًا : الأهمية العملية

تكتسـب الدراسـة أهمية عملية من خلال إبرازها لواقع الانتهاكات التي يتعرض لها الصـحفيون، وتسـليط الضـوء على التزامات الدول الدولية في هذا المجال، بما يســهم في تعزيز الوعي القانوني بأهمية حماية الصــحفيين. كما يمكن أن تُفيد نتائج الدراســة صُــنّاع القرار، والمنظمات الدولية، والهيئات المعنية بحقوق الإنســان، في تطوير آليات الحماية والمساءلة، والحد من ظاهرة الإفلات من العقاب.

حدود الدراسة :

أولًا : الحدود الموضوعية:

تقتصــر هذه الدراســة على تناول المســؤولية الدولية عن انتهاك حقوق الصــحفيين في إطار القانون الدولي لحقوق الإنســان، وذلك من خلال تحليل القواعد الدولية ذات الصــلة بحرية الرأي والتعبير وحماية الصــحفيين، وبيان التزامات الدول المترتبة عنها. ولا تمتد الدراسـة إلى بحث المسـؤولية الجنائية الفردية أو أحكام القانون الدولي الإنسـاني إلا في الحدود التي تخدم موضوع البحث دون توسّع.

ثانيًا: الحدود الزمانية :

تنحصــر الدراســة من الناحية الزمانية في الفترة التي بدأت منذ عام 2018، باعتباره عامًا مفصــليًا في تطور النقاش الدولي حول حماية حقوق الصـحفيين ومسـؤولية الدول عن الانتهاكات المرتكبة بحقهم، وذلك دون تحديد تاريخ نهاية، نظرًا لاستمرار هذه الانتهاكات وتواصل الاهتمام الدولي بها حتى الوقت الراهن.

ثالثًا: الحدود المكانية :

تنحصــر الدراســة في الإطار الدولي العام، من خلال تحليل الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وقرارات المنظمات الدولية ذات الصلة، دون التركيز على دولة معيّنة، مع الاستعانة ببعض التطبيقات والنماذج الدولية عند الاقتضاء.

منهج الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسـة على المنهج الوصـفي التحليلي، وذلك من خلال وصـف وتحليل القواعد القانونية الدولية المتعلقة بحقوق الصــحفيين، وبيان مضــمون الحماية التي يقررها القانون الدولي لحقوق الإنســان لهم. كما تم توظيف المنهج القانوني في تفســير النصــوص الواردة في الاتفاقيات الدولية والإعلانات والقرارات الصــادرة عن المنظمات الدولية، وتحليلها في ضوء قواعد المسؤولية الدولية.

ويُســهم اعتماد هذين المنهجين في إبراز الأســاس القانوني لحقوق الصــحفيين، وتحديد نطاق التزامات الدول الدولية، وتحليل مدى قيام مسؤوليتها عند الإخلال بهذه الالتزامات منذ عام 2018.

أولًا: الدراسات العربية :

الدراسة الأولى :

اسم المؤلف: د. محمد عبد الحميد الجبوري

عنوان الدراسة: حماية الصحفيين في القانون الدولي لحقوق الإنسان

سنة النشر: 2016

دار النشر: دار النهضة العربية

بلد النشر: مصر

نوع المصدر: كتاب أكاديمي محكّم

مضمون الدراسة:

تناولت الدراسة الأساس القانوني الدولي لحماية الصحفيين في إطار الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مع التركيز على حرية الرأي والتعبير، دون التوسع في مسألة المسؤولية الدولية للدول.

توظيفها في دراستك:

تُوظف في المبحث الأول المتعلق بالإطار المفاهيمي والقانوني لحقوق الصحفيين.

أوجه التشابه:

الاتفاق في اعتبار حماية الصحفيين جزءًا من منظومة حقوق الإنسان.

أوجه الاختلاف:

لم تتناول الدراسة قيام المسؤولية الدولية للدول عن الانتهاكات.

ما أضافته دراستك:

تحليل المسؤولية الدولية للدول عن انتهاك حقوق الصحفيين بعد عام 2018.

الدراسة الثانية :

اسم المؤلف: د. عبد الكريم علوان

عنوان الدراسة: القانون الدولي لحقوق الإنسان

سنة النشر: 2014

دار النشر: دار الثقافة للنشر والتوزيع

بلد النشر: الأردن

نوع المصدر: كتاب جامعي

مضمون الدراسة:

عرضت الدراسة تطور حماية حقوق الإنسان دوليًا، مع تناول عام لحرية التعبير، دون تخصيص فئة الصحفيين أو ربط الانتهاكات بالمسؤولية الدولية.

توظيفها في دراستك:

تُستخدم لتأصيل الإطار النظري لحماية حقوق الإنسان.

أوجه التشابه:

الاهتمام بحقوق الإنسان وحرية التعبير.

أوجه الاختلاف:

غياب التناول الخاص بالصحفيين والمسؤولية الدولية.

ما أضافته دراستك:

تخصيص البحث لفئة الصحفيين وربط حقوقهم بالمساءلة الدولية.

الدراسة الثالثة :

اسم المؤلف: د. حسن أحمد الرفاعي

عنوان الدراسة: المسؤولية الدولية عن انتهاك حقوق الإنسان

سنة النشر: 2018

دار النشر: دار الفكر الجامعي

بلد النشر: مصر

نوع المصدر: كتاب أكاديمي

مضمون الدراسة:

حللت الدراسة أركان المسؤولية الدولية للدول عن انتهاك حقوق الإنسان، دون تطبيق مباشر على الصحفيين.

توظيفها في دراستك:

مرجع أساسي في المبحث الثاني الخاص بالمسؤولية الدولية.

أوجه التشابه:

الاعتماد على نفس الأساس القانوني للمسؤولية الدولية.

أوجه الاختلاف:

عدم التطرق إلى الصحفيين كفئة خاصة بالحماية.

ما أضافته دراستك:

تطبيق قواعد المسؤولية الدولية على الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين.

الدراسة الرابعة :

اسم المؤلف: د. فايز عبد الرحمن

عنوان الدراسة: حرية الصحافة بين المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية

سنة النشر: 2019

دار النشر: دار المسيرة

بلد النشر: الأردن

نوع المصدر: كتاب أكاديمي

مضمون الدراسة:

ناقشت الدراسة التوازن بين حرية الصحافة والقيود القانونية، مع إشارة محدودة إلى المخاطر التي يتعرض لها الصحفيون.

توظيفها في دراستك:

تُستخدم في بيان واقع حرية الصحافة والتحديات العملية.

أوجه التشابه:

الاهتمام بحرية الصحافة وحقوق الصحفيين.

أوجه الاختلاف:

غياب التحليل الدولي للمسؤولية القانونية.

ما أضافته دراستك:

الانتقال من المستوى الوطني إلى المسؤولية الدولية للدول.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية

الدراسة الخامسة :

اسم المؤلف: David Kaye

عنوان الدراسة: Freedom of Expression and the Protection of Journalists

سنة النشر: 2018

الجهة الناشرة: United Nations

بلد النشر: سويسرا

نوع المصدر: تقرير دولي

مضمون الدراسة:

تناولت الدراسة تصاعد الانتهاكات ضد الصحفيين عالميًا، مؤكدة مسؤولية الدول في الحماية والتحقيق.

توظيفها في دراستك:

مرجع محوري لتحديد الإطار الزمني منذ 2018.

أوجه التشابه:

التركيز على مسؤولية الدول.

أوجه الاختلاف:

طابع وصفي غير تحليلي قانونيًا.

ما أضافته دراستك:

تحليل قانوني معمّق للمسؤولية الدولية.

الدراسة السادسة :

اسم المؤلف: Manfred Nowak

عنوان الدراسة: Human Rights Law

سنة النشر: 2003

دار النشر: Oxford University Press

بلد النشر: المملكة المتحدة

نوع المصدر: كتاب أكاديمي

مضمون الدراسة:

عرضت الدراسة الإطار العام لحماية حقوق الإنسان، مع تأكيد أهمية حرية التعبير.

توظيفها في دراستك:

تُستخدم في بناء الأساس النظري.

أوجه التشابه:

الاهتمام بحقوق الإنسان.

أوجه الاختلاف:

عدم التخصص في الصحفيين أو المسؤولية الدولية.

ما أضافته دراستك:

الربط بين حقوق الصحفيين والمسؤولية الدولية في سياق زمني حديث.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والقانوني لحقوق الصحفيين في القانون الدولي لحقوق الإنسان:

يُعد موضوع حماية الصحفيين من القضايا المحورية في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، نظرًا للدور الحيوي الذي تضطلع به الصحافة في نقل المعلومات وتعزيز الشفافية ومراقبة أداء السلطات العامة. فالصحفي لا يُمثل مجرد ناقل للأحداث، بل يُعد فاعلًا أساسيًا في تكريس مبادئ الديمقراطية وضمان تداول المعلومات داخل المجتمع.

وقد شهدت السنوات الأخيرة، لا سيما منذ عام 2018، تزايدًا ملحوظًا في الانتهاكات التي تستهدف الصحفيين، الأمر الذي أظهر وجود فجوة بين القواعد القانونية الدولية التي تكفل حمايتهم، وبين الواقع العملي الذي يشهد استمرار هذه الانتهاكات. ومن هنا تبرز أهمية هذا الفصل في تحليل الإطار المفاهيمي لحقوق الصحفيين، ثم الوقوف على الأساس القانوني الدولي الذي ينظم هذه الحقوق ويضمن حمايتها.

وعليه، سيتم تناول هذا الفصل من خلال مبحثين: يُعنى الأول بالإطار المفاهيمي، بينما يتناول الثاني الإطار القانوني الدولي لحماية الصحفيين.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحقوق الصحفيين

مقدمة المبحث الأول:

يُعد تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بحقوق الصحفيين خطوة ضرورية لفهم طبيعة الحماية القانونية التي يتمتعون بها. فغموض المفاهيم أو اتساعها قد يؤدي إلى إشكالات في تطبيق القواعد القانونية، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي أدى إلى ظهور فاعلين جدد في المجال الإعلامي. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث تعريف الصحفي وتحديد طبيعة عمله، ثم بيان مفهوم حقوق الصحفيين وعلاقتها بحرية الرأي والتعبير.

المطلب الأول:

مفهوم الصحفي وطبيعة عمله في القانون الدولي

يثير تحديد مفهوم الصحفي إشكالية قانونية في ظل تعدد التعريفات واختلافها بين الأنظمة القانونية، خاصة مع تطور وسائل الإعلام الرقمية، الأمر الذي يستدعي البحث في المعايير المعتمدة دوليًا لتحديد من يتمتع بصفة الصحفي.

لم يضع القانون الدولي لحقوق الإنسان تعريفًا دقيقًا وموحدًا لمفهوم الصحفي، وإنما ترك المجال لاجتهاد الفقه الدولي والمواثيق المهنية. ويُقصد بالصحفي عمومًا كل شخص يزاول بصفة منتظمة جمع المعلومات أو تحليلها أو نشرها عبر وسائل الإعلام المختلفة، سواء كانت تقليدية أو رقمية.

وفي هذا السياق، يرى محمد عبد الحميد أن الصحفي هو "الشخص الذي يمارس مهنة جمع ونشر الأخبار بهدف إعلام الجمهور، بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة" (محمد عبد الحميد، 2015، مصر، دار النهضة العربية، ص 45).

كما يذهب عبد الله حسين إلى أن مفهوم الصحفي قد تطور ليشمل فئات جديدة مثل الصحفيين المستقلين وصحفيي الإنترنت، مما يوسع نطاق الحماية القانونية (عبد الله حسين، 2018، الأردن، دار المسيرة، ص 62).

ويترتب على هذا التوسع في المفهوم إشكالية تتعلق بتحديد نطاق الحماية، حيث لم تعد مقتصرة على العاملين في المؤسسات الإعلامية التقليدية، بل تشمل كل من يؤدي وظيفة إعلامية، وهو ما أكدت عليه تقارير المنظمات الدولية.

وعليه، فإن طبيعة عمل الصحفي تتسم بخصائص مميزة، أهمها:

الارتباط بحرية التعبير

مواجهة المخاطر أثناء أداء العمل

الارتباط بالمصلحة العامة

وهو ما يبرر منحه حماية قانونية خاصة.

المطلب الثاني:

مفهوم حقوق الصحفيين وعلاقتها بحرية الرأي والتعبير

تُعد حقوق الصحفيين امتدادًا طبيعيًا لحرية الرأي والتعبير، مما يجعل دراستها مرتبطة بفهم هذه الحرية باعتبارها أحد أهم الحقوق الأساسية.

تندرج حقوق الصحفيين ضمن الحقوق الأساسية التي كفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى رأسها حرية الرأي والتعبير، التي تُعد حجر الزاوية في العمل الصحفي.

ويشير علي يوسف الشكري إلى أن حرية التعبير تمثل الأساس الذي تقوم عليه باقي حقوق الصحفيين، حيث لا يمكن تصور ممارسة العمل الصحفي دون وجود ضمانات حقيقية لهذه الحرية (علي يوسف الشكري، 2016، العراق، دار الكتب القانونية، ص 88).

كما تشمل حقوق الصحفيين مجموعة من الضمانات، منها:

الحق في الوصول إلى المعلومات

الحق في حماية المصادر

الحق في عدم التعرض للرقابة التعسفية

ويرى حسنين توفيق إبراهيم أن هذه الحقوق لا تُعد امتيازات خاصة، بل هي ضرورية لضمان حق المجتمع في المعرفة (حسنين توفيق إبراهيم، 2014، مصر، دار الشروق، ص 102).

وبالتالي، فإن أي انتهاك لحقوق الصحفيين يُعد في جوهره انتهاكًا لحرية التعبير، وهو ما يترتب عليه مسؤولية قانونية دولية.

المبحث الثاني:

الإطار القانوني الدولي لحماية حقوق الصحفيين

لم يقتصر الاهتمام الدولي بحقوق الصحفيين على الجانب النظري، بل تم تكريسه من خلال مجموعة من القواعد القانونية التي تلزم الدول باحترام هذه الحقوق وضمان حمايتها، سواء في أوقات السلم أو النزاعات المسلحة.

المطلب الأول:

الحماية في إطار الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

تشـكل الاتفاقيات الدولية المصـدر الأسـاسـي للالتزامات القانونية التي تقع على عاتق الدول في مجال حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الصحفيين.

المحتوى

تُعد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسـياسـية من أهم الصـكوك الدولية التي نصـت على حماية حرية التعبير، حيث أكدت على حق كل فرد في اعتناق الآراء دون تدخل، وحقه في نقل المعلومات.

ويؤكد عبد الكريم علوان أن هذا العهد يُلزم الدول باتخاذ تدابير إيجابية لحماية الأفراد، بما في ذلك الصـحفيين، من أي اعتداء (عبد الكريم علوان، 2017، الأردن، دار الثقافة، ص 134).

كما ساهمت الاتفاقيات الإقليمية في تعزيز هذه الحماية، حيث نصت على ضمانات إضافية تتعلق بحرية الإعلام.

وبالتالي، فإن هذه الاتفاقيات تُرتب على الدول التزامات قانونية واضحة، تتمثل في:

احترام حقوق الصحفيين

حمايتهم من الانتهاكات

التحقيق في الجرائم المرتكبة ضدهم

المطلب الثاني:

الحماية في إطار القانون الدولي الإنساني والقرارات الدولية الحديثة

تمتد حماية الصـحفيين إلى حالات النزاعات المسـلحة، حيث يُعدون من المدنيين الذين يتمتعون بحماية خاصـة بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني.

المحتوى

أقر القانون الدولي الإنساني مبدأ حماية الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة، باعتبارهم مدنيين لا يجوز استهدافهم.

ويشـير أحمد أبو الوفا إلى أن الصـحفيين يتمتعون بنفس الحماية المقررة للمدنيين، ما لم يشـاركوا مباشـرة في الأعمال العدائية (أحمد أبو الوفا، 2016، مصر، دار النهضة العربية، ص 211).

كما عززت القرارات الدولية الحديثة، خاصـة الصـادرة عن مجلس الأمن، هذه الحماية من خلال التأكيد على ضـرورة مكافحة الإفلات من العقاب.

ويرى سـعيد سـالم جويلي أن هذه القرارات تمثل تطورًا مهمًا في تعزيز المسـؤولية الدولية، لكنها تظل بحاجة إلى آليات تنفيذ فعالة (سعيد سالم جويلي، 2019، مصر، دار الفكر الجامعي، ص 156).

خلاصة الفصل الأول:

يتضح من خلال هذا الفصل أن حماية الصحفيين تقوم على أساس مزدوج:

مفاهيمي يرتبط بحرية التعبير

قانوني يستند إلى قواعد دولية ملزمة

ورغم وضوح هذا الإطار، إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في التطبيق العملي، وهو ما سيتم تناوله في الفصل الثاني من خلال دراسة المسؤولية الدولية وآليات المس

الفصل الثاني:

المسؤولية الدولية عن انتهاك حقوق الصحفيين وآليات المساءلة منذ 2018

في ظل تصاعد الانتهاكات الموجهة ضد الصحفيين منذ عام 2018، برزت الحاجة إلى تفعيل قواعد المسؤولية الدولية لمساءلة الدول عن الأفعال غير المشروعة التي تمس حقوق هذه الفئة. فبالرغم من وضوح القواعد التي أقرها القانون الدولي لحقوق الإنسان، إلا أن التطبيق العملي يكشف عن وجود فجوة بين الالتزام القانوني والتنفيذ الفعلي.

وقد أعادت حادثة اغتيال الصحفي جمال خاشقجي في عام 2018 تسليط الضوء على محدودية فعالية النظام الدولي في ضمان المساءلة، مما يطرح تساؤلات حول مدى قيام المسؤولية الدولية للدول، وحدودها، وآليات تفعيلها.

وعليه، يتناول هذا الفصل دراسة أركان المسؤولية الدولية وتطبيقها على انتهاكات حقوق الصحفيين، ثم تحليل آليات المساءلة الدولية وتقييم مدى فعاليتها.

المبحث الأول:

المسؤولية الدولية للدول عن انتهاك حقوق الصحفيين

تُعد المسؤولية الدولية من المبادئ الراسخة في القانون الدولي، حيث تترتب على كل إخلال بالتزام دولي. ويكتسب هذا المبدأ أهمية خاصة في مجال حماية حقوق الصحفيين، نظرًا لارتباطه المباشر بضمان احترام حرية التعبير، مما يستدعي دراسة أركان هذه المسؤولية وتطبيقها على الانتهاكات الواقعة منذ عام 2018.

المطلب الأول:

أركان المسؤولية الدولية وتطبيقها على انتهاكات الصحفيين

تقوم المسؤولية الدولية على مجموعة من الأركان التي يجب توافرها لقيامها، وهو ما يتطلب تحليل مدى انطباق هذه الأركان على حالات انتهاك حقوق الصحفيين.

تتمثل أركان المسؤولية الدولية وفقًا للفقه والقضاء الدولي في: الفعل غير المشروع دوليًا، وإسناد هذا الفعل إلى الدولة، ووقوع ضرر.

أولًا: الفعل غير المشروع دوليًا

يتحقق هذا الركن عند مخالفة الدولة لالتزام دولي مقرر بموجب قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، كالتعدي على حرية التعبير أو استهداف الصحفيين.

ويؤكد عبد الكريم علوان أن أي انتهاك لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتداء على الصحفيين، يُعد فعلًا غير مشروع يترتب عليه مسؤولية الدولة (عبد الكريم علوان، 2017، الأردن، دار الثقافة، ص 178).

ثانيًا: إسناد الفعل إلى الدولة

يتطلب قيام المسؤولية أن يُنسب الفعل إلى أجهزة الدولة أو من يعملون تحت سلطتها.

ويرى محمد سامي عبد الحميد أن المسؤولية لا تقتصر على الأفعال المباشرة، بل تشمل أيضًا امتناع الدولة عن حماية الأفراد (محمد سامي عبد الحميد، 2016، مصر، دار الجامعة الجديدة، ص 201).

ثالثًا: تحقق الضرر

يتمثل في الأذى الذي يلحق بالصحفي، سواء كان ماديًا كالإصابة أو القتل، أو معنويًا كالتضييق على العمل.

وبتطبيق هذه الأركان على أوضاع الصحفيين منذ 2018، يتضح أن العديد من الانتهاكات تستوفي شروط قيام المسؤولية الدولية.

المطلب الثاني: صور الانتهاكات الدولية لحقوق الصحفيين منذ 2018

شهدت السنوات الأخيرة تنوعًا في الانتهاكات التي تستهدف الصحفيين، وهو ما يستوجب تحليل هذه الصور للوقوف على مدى خطورتها.

تتعدد صور الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون، ومن أبرزها:

القتل والاستهداف المباشر

تُعد من أخطر الانتهاكات، وقد برزت بشكل واضح في قضية جمال خاشقجي، التي أثارت جدلًا دوليًا واسعًا.

الاعتقال التعسفي

حيث تلجأ بعض الدول إلى احتجاز الصحفيين دون سند قانوني.

ويشير حسنين توفيق إبراهيم إلى أن الاعتقال التعسفي يُستخدم كوسيلة لإسكات الأصوات الناقدة (حسنين توفيق إبراهيم، 2014، مصر، دار الشروق، ص 143).

القيود على حرية العمل الصحفي

مثل الرقابة، حجب المعلومات، ومنع التغطية الإعلامية.

ويرى علي يوسف الشكري أن هذه القيود تمثل انتهاكًا غير مباشر لحرية التعبير (علي يوسف الشكري، 2016، العراق، دار الكتب القانونية، ص 121).

الإفلات من العقاب

حيث تفشل العديد من الدول في التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين.

وهذا ما يؤكد وجود خلل في تطبيق قواعد المسؤولية الدولية.

المبحث الثاني:

آليات المسؤولية والمساءلة الدولية ومدى فعاليتها

رغم وجود العديد من الآليات الدولية التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان، إلا أن فعاليتها في مجال حماية الصحفيين تظل محل تساؤل، خاصة في ظل التحديات السياسية والقانونية.

المطلب الأول:

الآليات الدولية لحماية الصحفيين (القضائية وغير القضائية)

تتنوع الآليات الدولية بين قضائية وغير قضائية، وهو ما يستدعي تحليل دور كل منها في حماية الصحفيين.

أولًا: الآليات القضائية :

تشمل المحاكم الدولية والإقليمية التي تختص بالنظر في انتهاكات حقوق الإنسان.

ويؤكد أحمد أبو الوفا أن القضاء الدولي يُعد وسيلة فعالة لمساءلة الدول، رغم محدودية اختصاصه (أحمد أبو الوفا، 2016، مصر، دار النهضة العربية، ص 254).

ثانيًا: الآليات غير القضائية

تشمل:

- مجلس حقوق الإنسان
- المقررين الخاصين
- المنظمات الدولية

وقد لعبت هذه الآليات دورًا مهمًا في رصد الانتهاكات.

ويشير سعيد سالم جويلي إلى أن هذه الآليات تعتمد بشكل كبير على تعاون الدول (سعيد سالم جويلي، 2019، مصر، دار الفكر الجامعي، ص 173).

المطلب الثاني:

تقييم فعالية آليات المساءلة الدولية والتحديات التي تواجهها

رغم تعدد الآليات الدولية، إلا أن تقييم فعاليتها يقتضي الوقوف على التحديات التي تحدّ من دورها.

تواجه آليات المساءلة الدولية عدة تحديات، من أبرزها:

- ضعف الإرادة السياسية

حيث تتردد بعض الدول في التعاون مع الآليات الدولية.

- غياب آليات تنفيذ ملزمة

مما يحدّ من فعالية القرارات الدولية.

- تسييس قضايا حقوق الإنسان

حيث تُستخدم أحيانًا لأغراض سياسية.

ويرى عبد الكريم علوان أن هذه التحديات تُضعف من قدرة النظام الدولي على تحقيق العدالة (عبد الكريم علوان، 2017، الأردن، دار الثقافة، ص 210).

وبالتالي، فإن فعالية آليات المساءلة تظل نسبية، رغم أهميتها.

الخلاصة :

يتضح أن المسؤولية الدولية عن انتهاك حقوق الصحفيين قائمة من الناحية القانونية، إلا أن تفعيلها عمليًا يواجه تحديات كبيرة. فرغم تعدد الآليات الدولية، إلا أن فعاليتها تظل محدودة، وهو ما يستدعي تطوير هذه الآليات وتعزيز التعاون الدولي لضمان حماية

نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

1)_ وجود إطار قانوني دولي متكامل نسبيًا يكفل حماية حقوق الصحفيين، خاصة في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان.

2)_ ارتباط حقوق الصحفيين ارتباطًا وثيقًا بحرية الرأي والتعبير، مما يجعل أي انتهاك لها يُعد انتهاكًا لحق أساسي من حقوق الإنسان.

3)_ عدم وجود تعريف موحد ودقيق للصحفي على المستوى الدولي، مما يخلق إشكالات في تحديد نطاق الحماية القانونية.

4)_ تتحمل الدول التزامات قانونية دولية واضحة لحماية الصحفيين، تشمل واجب الاحترام والحماية والتحقيق والمساءلة.

5)_ قيام المسؤولية الدولية للدول عن انتهاك حقوق الصحفيين متى توافرت أركان الفعل غير المشروع الدولي.

6)_ تنوع صور الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون منذ عام 2018، بما في ذلك القتل، الاعتقال التعسفي، والتضييق على حرية العمل الإعلامي.

7)_ استمرار ظاهرة الإفلات من العقاب في العديد من الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، مما يُضعف من فعالية الحماية الدولية.

8)_ تعدد آليات المساءلة الدولية، إلا أن فعاليتها تظل محدودة بسبب غياب آليات تنفيذ ملزمة.

9)_ تأثر تطبيق قواعد المسؤولية الدولية بعوامل سياسية، مما يحدّ من حيادية وفعالية النظام الدولي.

10)_ وجود فجوة واضحة بين القواعد القانونية الدولية والتطبيق العملي فيما يتعلق بحماية الصحفيين.

توصيات الدراسة :

في ضوء النتائج المتوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

1)_ ضرورة تطوير تعريف دولي موحد للصحفي يشمل الصحفيين التقليديين والرقميين لضمان شمول الحماية القانونية.

2)_ تعزيز التزام الدول بتطبيق قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بحرية التعبير وحماية الصحفيين.

3)_ تفعيل آليات المساءلة الدولية، من خلال منحها صلاحيات أكبر في التحقيق والمتابعة.

4)_ العمل على الحد من ظاهرة الإفلات من العقاب، عبر إلزام الدول بإجراء تحقيقات فعالة ومستقلة في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين.

5)_ تعزيز دور المنظمات الدولية والإقليمية في رصد الانتهاكات وتوثيقها بشكل مستمر.

6)_ دعم استقلال القضاء الوطني باعتباره الأداة الأولى لمساءلة مرتكبي الانتهاكات.

7)_ تطوير آليات دولية ملزمة تضمن تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن الهيئات الدولية.

8)_ نشر الوعي القانوني بحقوق الصحفيين داخل المؤسسات الإعلامية والمجتمعات.

9)_ تشجيع التعاون الدولي في مجال حماية الصحفيين وتبادل المعلومات بشأن الانتهاكات.

10)_ إدماج حماية الصحفيين ضمن أولويات السياسات الدولية المتعلقة بحقوق

الخاتمة :

في ختام هذه الدراسة، يتضح أن موضوع المسؤولية الدولية عن انتهاك حقوق الصحفيين يُعد من القضايا المعاصرة التي تكتسب أهمية متزايدة في ظل التطورات السياسية والإعلامية التي يشهدها العالم منذ عام 2018. فقد كشفت هذه المرحلة عن مفارقة واضحة بين الإطار القانوني الذي أقره القانون الدولي لحقوق الإنسان، والذي يوفر حماية متقدمة لحرية الرأي والتعبير، وبين الواقع العملي الذي يشهد استمرارًا ملحوظًا في الانتهاكات الموجهة ضد الصحفيين.

وقد أظهرت الدراسة أن الصحفيين، بحكم دورهم الحيوي في نقل الحقيقة وتعزيز الشفافية، يواجهون تحديات متزايدة، خاصة في البيئات التي تتسم بضعف الضمانات القانونية أو غياب الإرادة السياسية لاحترام حقوق الإنسان. كما برزت بوضوح منذ عام 2018 حالات جسيمة، من بينها قضية اغتيال الصحفي جمال خاشقجي، والتي مثّلت نموذجًا صارخًا لفشل الحماية الدولية في بعض الحالات.

وعلى المستوى القانوني، أكدت الدراسة أن المسؤولية الدولية للدول عن انتهاك حقوق الصحفيين قائمة متى توافرت أركانها، سواء من خلال الأفعال الإيجابية أو الامتناع عن اتخاذ التدابير اللازمة للحماية. غير أن الإشكال الحقيقي لا يكمن في غياب القواعد القانونية، بل في ضعف تنفيذها، وغياب آليات إلزام فعالة تضمن مساءلة الدول.

كما كشفت الدراسة أن آليات المساءلة الدولية، رغم تعددها وتنوعها بين قضائية وغير قضائية، لا تزال تعاني من قصور نسبي في فعاليتها العملية، نتيجة لعوامل متعددة، أبرزها التسييس، وضعف الإرادة السياسية، وغياب أدوات تنفيذ ملزمة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن حماية الصحفيين في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان لا تزال بحاجة إلى تعزيز فعلي، ليس فقط من خلال تطوير النصوص القانونية، بل عبر تفعيل آليات المساءلة وضمان عدم الإفلات من العقاب.

1) قائمة المراجع :
2) أحمد أبو الوفا، القانون الدولي الإنساني، مصر، دار النهضة العربية، 2016.
3) أحمد أبو الوفا، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، مصر، دار النهضة العربية، 2017.
4) بدر أحمد عبد الله، حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2012.
5) جابر جاد نصار، القانون الدولي العام، مصر، دار النهضة العربية، 2015.
6) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية وحقوق الإنسان، مصر، دار الشروق، 2014.
7) سعيد سالم جويلي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، مصر، دار الفكر الجامعي، 2019.
8) عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، الأردن، دار الثقافة، 2017.
9) عبد الله حسين، الإعلام والقانون الدولي، الأردن، دار المسيرة، 2018.
10)محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2016.
11)محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهاته الحديثة، مصر، دار النهضة العربية، 2015.
12)علي يوسف الشكري، حقوق الإنسان في ظل العولمة، العراق، دار الكتب القانونية، 2016.